

Distr.: General  
9 January 2020  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المعني بتعزيز القيمة المضافة وتحسين القدرة

الإنتاجية المحلية عن طريق التمكين الاقتصادي المحلي

جنيف، 12 كانون الأول/ديسمبر 2019

## تقرير اجتماع الخبراء المعني بتعزيز القيمة المضافة وتحسين القدرة الإنتاجية المحلية عن طريق التمكين الاقتصادي المحلي

المعقود في قصر الأمم، جنيف، في 12 كانون الأول/ديسمبر 2019



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-00288(A)



\* 2 0 0 0 2 8 8 \*

## المحتويات

## الصفحة

3	..... موجز الرئيس	أولاً -
3	..... الجلسة العامة الافتتاحية	ألف -
3	..... تعزيز القيمة المضافة وتحسين القدرة الإنتاجية المحلية عن طريق التمكين الاقتصادي المحلي	باء -
10	..... المسائل التنظيمية	ثانياً -
10	..... انتخاب أعضاء المكتب	ألف -
10	..... إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل	باء -
10	..... اعتماد تقرير الاجتماع	جيم -
11	..... الحضور	المرفق

## أولاً - موجز الرئيس

### ألف - الجلسة العامة الافتتاحية

1- افتتحت رئيسة فرع السلع الأساسية في الأونكتاد اجتماع الخبراء. وقدمت بياناً باسم مديرة شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية بالأونكتاد أبرزت فيه تنوع مواطن الضعف، حيث يفضي الفقر إلى الضعف وازدياد المخاطر من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فقد زاد النظام التجاري والتوترات التجارية والسياسات الانفرادية في الوقت الراهن من تفاقم التحديات التي تواجه أشد الفئات ضعفاً. ولهذا السبب، ينبغي أن تركز المناقشات على الإجراءات الملموسة التي يمكنها صياغة التجارة بما يجعلها حلاً للأوضاع الصعبة التي تترتب على مواطن الضعف. ويمكن لارتفاع مستويات النمو التجاري أن يخفف من ضعف البلد في مواجهة الصدمات الخارجية شريطة أن يعزز هذا الارتفاع القدرة الاقتصادية للجهات الفاعلة المحلية، أي صغار المنتجين، والأعمال التجارية البالغة الصغر والصغيرة، والنساء والشباب في المجتمعات الحضرية والريفية على السواء. ومن شأن مناقشات اجتماع الخبراء عن الحالات والممارسات التجارية الجيدة التي أفضت إلى زيادة قيمة منتجات التصدير والارتقاء بالقدرة الإنتاجية المحلية أن تسلط الضوء على ما يلي: السياسات والاستراتيجيات اللازمة لضمان التنوع الذي يضيف القيمة إلى الصادرات ويمكن المجتمعات المحلية؛ وكيفية الاستفادة من الشروط الراهنة للدخول إلى السوق، أي التدابير غير الجمركية ومعايير الاستدامة الطوعية، من أجل تعزيز القيمة المضافة والقدرة الإنتاجية المحلية؛ وكيفية ضمان اتساق التجارة وغيرها من السياسات، مثل السياسات الصحية والبيئية والسياسات المرتبطة بالسلامة، على نحو يعزز القيمة المضافة والقدرة الإنتاجية المحلية؛ وكيفية جعل الشفافية والتعاون الإقليمي وإدارة التدابير غير الجمركية ومعايير الاستدامة الطوعية تسهم مباشرة في التمكين الاقتصادي.

2- وأشار الرئيس في ملاحظاته الافتتاحية إلى أن مجلس التجارة والتنمية وافق على اجتماع الخبراء هذا في عام 2014، لتدارس موضوع تعزيز القيمة المضافة، على نحو ما طلبت الدول الأعضاء. وأشار إلى أن الممثل الدائم لزمبابوي سبق أن وجه الانتباه إلى هذه المسألة عند حديثه عن إنعاش الآلية الحكومية الدولية. وشدد الرئيس في الختام على أن مسألة حسن التوقيت يتعين أن تظل مؤشراً هاماً من مؤشرات الإنجاز.

### باء - تعزيز القيمة المضافة وتحسين القدرة الإنتاجية المحلية عن طريق التمكين

#### الاقتصادي المحلي

(البند 3 من جدول الأعمال)

#### تُصحّح تحسين القيمة المضافة والقدرة الإنتاجية

3- افتتح مدير المناقشة حلقة النقاش الأولى بالإشارة إلى المسائل التي تتناولها الحلقة وهي: أهمية القيمة المضافة في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية لتمكينها من تحويل اقتصاداتها وزيادة استفادتها من التجارة؛ وأمثلة على الاستراتيجيات المبتكرة للقيمة المضافة والسياسات اللازمة لدعم هذه الاستراتيجيات؛ ودور القطاع الخاص في هذا المضمار.

4- وقدم المحاور الأول، وهو رئيس قسم بحوث وتحليلات السلع الأساسية التابع لشعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية بالأونكتاد، تفاصيل عن استراتيجيتين للتنوع متاحيتين للبلدان المعتمدة على السلع الأساسية: ينطوي التنوع الرأسي على إضافة القيمة والارتقاء على امتداد ما هو قائم من

سلاسل قيمة السلع الأساسية، كما هو الحال بالنسبة لسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية حيث وُظِّفت عائدات النفط الخام في تطوير المنتجات البترولية المكررة، والصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة. وينطوي التنوع الأفقي على تطوير سلاسل جديدة للقيمة، وصناعات ومنتجات جديدة، على نحو ما انطوى عليه تطوير السلع الأساسية غير التقليدية في كولومبيا، والتنوع في مجالي التصنيع والخدمات كما حدث في كوستاريكا. وبغية تحقيق تنوع رأسي و/أو أفقي، أوصى المحاور بأن تضطلع البلدان بتقييم استراتيجي لفرص السوق، يكون متوازناً بالاعتزان مع تحديات للمخاطر، والمزايا النسبية والتنافسية، وظروف البلد وثرواته على سبيل المثال. ومن خلال هذه التقييمات، يمكن للبلدان أن تضع استراتيجية واضحة ومتسقة، وأن تعتمد نهجاً متأنياً طويل الأمد لتنفيذها.

5- وعرض المحاور الثاني، وهو مدير الجمعية الزمبابوية للمعنيين بالقيمة المضافة في صناعة القطن، الجهود الراهنة في زمبابوي لتعزيز سلسلة القيمة في مجال تحويل القطن إلى ملابس، وهي صناعة كانت رئيسية فيما مضى. فقد اعتمدت الحكومة في هذا الصدد استراتيجية تحويل القطن إلى ملابس للفترة 2014-2019، التي تتألف من تدابير سياساتية واستثمارية تكميلية، بما فيها إنشاء الجمعية الزمبابوية للمعنيين بالقيمة المضافة في صناعة القطن، من أجل تحسين مجالات مثل إنتاج القطن ومردوديته؛ والاستفادة من قدرات حلج القطن؛ ومعالجة نسيل القطن محلياً؛ وعدد الوظائف في قطاع المعالجة؛ وتصدير المنسوجات والملابس. وبالرغم من بعض التقدم، لم تحقق زمبابوي أهدافها الاستراتيجية هذه بحلول عام 2019، باستثناء زيادة عدد المزارعين الذين يزرعون القطن إذ ارتفع عددهم من 250 000 إلى 350 000 مزارع. ومن بين الدروس المستفادة من تجربة زمبابوي، شدد المحاور على الدور القوي الذي ينبغي أن تضطلع به الدولة لتنسيق عمل الجهات صاحبة المصلحة، ومواءمة الحوافز مع الأهداف، وضمان بيئة تنظيمية وتجارية موثوق بها. وفيما يتعلق بالقطن، شدد المحاور أيضاً على ضرورة دعم مشاركة المزارعين في عمليات التجهيز المولدة للقيمة المضافة، من خلال التعاونيات مثلاً، وذلك لكونها أفضل طريقة لضمان إمكانية كسب المزارعين عائدات أكبر من محاصيلهم، وتشجيعهم على زراعة المزيد من القطن.

6- وقدم المحاور الثالث، وهو الرئيس التنفيذي لشركة هانسون للزراعة - إثيوبيا، تجربة شركته في تطوير سلسلة الإمداد في إثيوبيا لعلامة البن الممتاز الذي تُصدره الشركة إلى الصين. ففي البداية، طوّرت الشركة علامة تجارية ممتازة، ثم عملت مع المنتجين والمصدرين في إثيوبيا على تحديد المواصفات والأحجام المطلوبة من البن. في البداية، انصب نشاط الشركة على التجارة فقط لأنه كان محظوراً على المستثمرين الأجانب حينها امتلاك أعمال تجارية في العديد من نقاط سلسلة القيمة المرتبطة بالبن في إثيوبيا. وبعدها تركزت هذه العلامة التجارية وبدأت في كسب علاوة سعرية في السوق الصينية، تمكنت الشركة من زيادة ما تدفعه للمزارعين في إثيوبيا بما يصل إلى 300 في المائة مقابل كرز البن الذي يفى بالمعايير المحددة لعلامتها التجارية. واستثمرت الشركة أيضاً في شركات مبتكرة مع شركات المعالجة والتعبئة والتصدير؛ ودون أن يكون لها أي حصة في الملكية، قدمت الشركة إلى الموردين الرئيسيين تسهيلات وآلات ودورات تدريبية جديدة، الأمر الذي أسهم في زيادة حجم الإمداد ونوعيته واتساقه. وبوجود سلسلة إمداد موثوقة، استثمرت الشركة بعد ذلك في مصنع جديد لتحميص البن وطحنه في إثيوبيا، من المقرر أن يبدأ تشغيله في عام 2020، بعد أن أصبح هذا النشاط مفتوحاً أمام الاستثمار الأجنبي. وبناء على تجربة الشركة، نصح المحاور رواد الأعمال الذين يسعون إلى تطوير منتجات ذات علاقة بالبن أو منتجات زراعية تكون لها قيمة مضافة بالبدء بإنشاء علامة تجارية ملفتة، تكون لها معايير متسقة للمنتج، قبل الارتقاء والاندماج في سلاسل الإمداد.

7- وخلال النقاش التفاعلي، شدد بعض المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية على أهمية القيمة المضافة واستراتيجيات التنوع في البلدان الأفريقية المعتمدة على السلع الأساسية. وشدد أحد المندوبين على أن من شأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن توفر للمنتجات والصناعات فرصاً جديدة في السوق. ورداً على أحد المندوبين فيما يتعلق بأي من استراتيجيات التنوع الرأسي أو الأفقي ينبغي أن توليها البلدان الأولوية، أشار المحاور الأول إلى أن الظروف الخاصة بكل بلد تؤثر على أنسب حزمة من الاستراتيجيات؛ ومع ذلك، فإن الاستراتيجيات الناجحة - بوجه عام - عادة ما تتضمن التنوع الأفقي لأنه ينطوي على تأثير أكبر في تقليص المخاطر على الصعيد الوطني. واستشهد مندوب آخر بالدور القوي للدولة في الاستراتيجيات الناجحة للتصنيع الموجه للتصدير في كل من الصين واقتصادات جنوب شرق آسيا. وشجع المحاور الثاني في هذا الصدد الحكومات على اعتماد دور واضح وثابت في استحداث استراتيجيات التنوع، وعلى الصبر والمشاركة في أثناء تنفيذها.

### شروط الدخول إلى السوق والتكاليف التجارية التي تواجهها المنتجات الجديدة

8- افتتح مدير المناقشة حلقة النقاش الثانية بالإشارة إلى أهمية التدابير غير الجمركية، والتكاليف التجارية المحتملة التي من شأن هذه التدابير ومعايير المنتجات أن تفرضها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان المنخفضة الدخل. وتضمنت المسائل التي وجهت المناقشة بشأن التصدي للتحديات المرتبطة بالتدابير غير الجمركية التي تواجهها البلدان المنخفضة الدخل أسئلة عن الطريقة التي يمكن بها لهذه التدابير أن تعزز الارتقاء بالقدرة الإنتاجية لتيسير الدخول إلى الأسواق المرهقة؛ والطريقة التي يمكن للشفافية أن تساعد بها على تحقيق هذه الغاية؛ والطريقة التي تمكن البلدان من الاستفادة من تعميم التدابير غير الجمركية.

9- وشدد المحاور الأول، الذي شغل في السابق منصب كبير إحصائيين ومدير مشاريع في منظمة التجارة العالمية، على أن من الممكن أن تترتب على التدابير غير الجمركية تكاليف إضافية في البلدان النامية، لا سيما إذا كان النشاط التجاري ضمن سلاسل القيمة العالمية. ومع ذلك، تظل هذه التدابير في غاية الأهمية لأن القواعد الراسخة هي القادرة وحدها على تقليص المخاطر الكامنة في التجارة الدولية. وفي هذا الصدد، تتيح المعالجة السليمة للتدابير غير الجمركية فرصة زيادة القيمة المضافة. وفيما يتعلق بسلاسل القيمة العالمية، أشار المحاور إلى أن التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، والحوافز التقنية التجارية، والمعايير المستندة إلى المعايير الدولية غالباً ما تعزز التجارة أكثر من المعايير الوطنية. وفيما يتعلق بسلاسل القيمة في قطاع السيارات مثلاً، يمكن أن تساعد المعايير على تنسيق مختلف مراحل سلاسل القيمة العالمية في حال الاعتراف بها دولياً، لكن من شأنها أيضاً أن تثير مشاكل إذا كانت تخص بلداناً بعينها. وأوصى المحاور البلدان النامية بعدة خيارات في سعيها إلى تحسين فرص دخولها إلى الأسواق المرهقة، وهي: الشفافية وتوحيد المعايير الرسمية على الصعيد المتعدد الأطراف؛ والاعتماد الأحادي لمعايير رسمية وخاصة أرقى؛ والاعتراف المتبادل بالمعايير الرسمية والخاصة الأدنى والأرقى.

10- وأشار المحاور الثاني، وهو أستاذ فخري بجامعة جنيف، إلى أن صعود التدابير غير الجمركية يفرض تحديين رئيسيين هما: إمكانية الدخول إلى الأسواق الغنية وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية بين البلدان النامية، وكيفية التصدي بفعالية للشواغل البيئية في الاتفاقات والأنظمة التجارية. وأشار إلى أن المشاركة الفعالة للبلدان المنخفضة الدخل في الأسواق العالمية لا تزال تحدياً كبيراً لأن هذه البلدان غير قادرة على الوفاء بالمعايير التقنية ومعايير الجودة، وعلى الامتثال للإجراءات الإدارية. وارتأى المحاور أن التعاون الإقليمي في مجال اللوائح التنظيمية وتعزيز الالتزام باتفاق تيسير التجارة من الأمور الهامة في مواجهة تحدي الدخول إلى الأسواق، وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية. وإضافة إلى ذلك، شدد المحاور

على أن البيانات التي جمعها الأونكتاد عن التدابير غير الجمركية هي البيانات الوحيدة المتاحة، وأن من الأهمية بمكان مواصلة جمع البيانات وتحسين فرص توافرها. وفيما يتعلق بمعالجة شواغل البيئة وتغير المناخ المرتبطة بالتجارة، لم يُحرز حتى الآن أي تقدم لأن الحواجز غير الجمركية أمام التجارة في الخدمات غير مدرجة في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية. وأشار المحاور إلى أن من الصعب تحديد وتصنيف السلع التي ترتبط بالحفاظ على البيئة وإدارتها، غير أنه شدد على ضرورة بذل جهود في منظمة الجمارك العالمية لإعادة تعريف السلع، وأن من شأن ذلك أن يساعد في عمليات التفاوض، لاسيما فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية والخدمات البيئية.

11- وعرض المحاور الثالث، وهو نائب رئيس شعبة تيسير التجارة بإدارة الاستيراد والتصدير التابعة لوزارة الصناعة والتجارة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الجهود المبذولة لتبسيط التدابير غير الجمركية. وقدم شركاء متعددون في ميدان التنمية دعمهم إلى برنامج بشأن التدابير غير الجمركية للفترة 2013-2018، سيدخل مرحلة جديدة عنوانها "مشروع القدرة التنافسية والتجارة" للفترة 2019-2022. وتضمنت هذه الجهود أيضاً إنشاء آلية تنسيق وطنية؛ وتبسيط اللوائح التنظيمية ذات الصلة المنبثقة مباشرة من أوامر رئيس الوزراء؛ واستخدام التصنيف الدولي للتدابير غير الجمركية للأونكتاد لتحديد وتصنيف هذه التدابير؛ وإجراء إصلاحات تنظيمية وإجرائية. وذكر المحاور أنه بفضل هذه الجهود والآليات القائمة، تحسّن كثيراً، في عام 2019، مؤشر التجارة عبر الحدود لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الذي يندرج ضمن مؤشر البنك الدولي لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال. ولاحظ المحاور في الختام أن الممارسات التنظيمية الجيدة مهمة، وذكر أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ترغب في مواصلة العمل مع الأونكتاد في مجال التدابير غير الجمركية.

12- وقدمت المحاور الرابعة، وهي موظفة مساعدة في وزارة التجارة والصناعة والسياحة البوروندية، تفاصيل عن البيئة الاقتصادية والسياسية الراهنة، وذكرت أن بوروندي اعتمدت خطة التنمية للفترة 2018-2027، بهدف تحسين وفائها بشروط الدخول إلى الأسواق، والتزمت بخفض نسبة الجوع والفقر في البلد، وزيادة الإنتاج الزراعي بتلبية حاجيات السوق المحلية، والمشاركة في التجارة الدولية عن طريق الصادرات. وشددت على أن بوروندي في حاجة إلى مزيد من الشفافية فيما يتعلق بالتجارة الدولية، لا سيما التدابير غير الجمركية التقنية مثل التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، وأن تحسين السياسات ومواءمة التدابير غير الجمركية على الصعيد الإقليمي أمرٌ أساسي لزيادة الإنتاج الزراعي. ولمواجهة هذه التحديات، تحتاج بوروندي إلى مزيد من الدعم التقني وبناء القدرات من أجل تحقيق فهم أفضل للتدابير التقنية المعقدة التي تنطوي عليها التدابير غير الجمركية.

13- وأثناء النقاش التفاعلي، سلط أحد المندوبين الضوء على المعضلة التي تواجهها العديد من البلدان النامية حالياً والمتعلقة بتحديد المعايير - الدولية (أي معايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس أو اللجنة الكهربائية التقنية الدولية) أو الإقليمية (مثل معايير الاتحاد الأوروبي) - التي ينبغي لها اعتمادها للاستفادة من سلاسل القيمة العالمية؛ وأعرب عن قلقه لأن البلدان النامية لا تشارك في كثير من الأحيان في عمليات صنع القرار عندما يتعلق الأمر بصياغة المعايير الإقليمية. وأيد مندوب آخر هذه النقطة والمسألة التي طرحها المحاور الأول، أي أن المعايير والقواعد تتيح فرصاً للبلدان النامية لتحسين نوعية منتجاتها، لكن ينبغي لها أيضاً النظر في وفورات الحجم المتعلقة بالمعايير فيما يتصل بجوانب الاقتصاد الأخرى. ولاحظ المحاور الأول في هذا الصدد أن بإمكان الحكومات وضع معايير دنيا يُتفاوض بشأنها عن طريق منظمة التجارة العالمية أو الهيئات الدولية لتحديد المعايير، وتترك المجال للقطاع الخاص لتحديد أي المعايير يود اعتمادها. وفي هذا السياق، لاحظ المحاور الثالث أن حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية دعمت القطاع الخاص في اعتماد المعايير الدولية بدلاً من وضع معايير

وطنية في سعي منها إلى الاستفادة من سلاسل القيمة العالمية. وعلى نحو ما أشار إليه المحاور الثاني، أكد عدد قليل من المندوبين على أهمية معالجة الشواغل البيئية في الاتفاقات التجارية واللوائح التنظيمية التجارية. وأشار أحد المندوبين في الختام إلى مثال زمبابوي، حيث تسببت الكوارث الطبيعية في انعدام الأمن الغذائي، وفي مزيد من الآثار الجانبية السلبية، وذكر أنه لو كانت المنتجات الوطنية أكثر تنوعاً على امتداد سلاسل القيمة العالمية، لكانت هذه الأحداث أقل تأثيراً إلى حد بعيد.

#### *الاستفادة من معايير الاستدامة الطوعية لتعزيز القيمة المضافة والقدرة الإنتاجية المحلية*

14- افتتح مدير المناقشة حلقة النقاش الثالثة بتسليط الضوء على أهمية معايير الاستدامة الطوعية في جميع أنحاء العالم لأنها تعتبر أداة أساسية للتنافس في الأسواق، وذلك بالنظر إلى الهياكل التي توجد عليها الأسواق وسلاسل القيمة؛ وضرورة إيلاء الأونكتاد مزيداً من الاهتمام بمعايير الاستدامة الطوعية بغية مساعدة صغار المنتجين والمزارعين، من بين آخرين، في البلدان النامية.

15- وقدم المحاور الأول، وهو السفير والممثل الدائم لفانواتو لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، عرضاً موجزاً عن تجربة بلده في الاستفادة من معايير الاستدامة الطوعية، لا سيما شهادات اعتماد المنتجات العضوية، وذلك لتحقيق قيمة مضافة في قطاع جوز الهند، وهو قطاع هام في اقتصاد بلده، يعمل فيه 60 في المائة من السكان. وأشار السفير إلى أن هذا القطاع يواجه تحديين هما: تدني نوعية إنتاج الكوبرا وعدم وجود معايير خاصة بمنتجات جوز الهند في فانواتو. وفيما يتعلق بالإجراءات المتخذة للتصدي لهذين التحديين، شدد السفير على العمل المشترك مع الأونكتاد في مجال الاستفادة من شهادات اعتماد الكوبرا العضوية، الأمر الذي حقق قيمة مضافة في قطاع جوز الهند. ومن بين التحديات التي تواجه توسيع نطاق العمل ليشمل منتجات أخرى غير الكوبرا، لاحظ المحاور صعوبة تغيير طريقة تفكير العاملين في هذا القطاع لأنهم عملوا لسنوات عديدة في مجال الكوبرا فقط. ومع ذلك، تم التغلب على هذا التحدي بإشراك المزيد من النساء والشباب في هذه الصناعة لأنهم أكثر انفتاحاً على هذه التغييرات. وفيما يتعلق بالدروس المستفادة من تجربة فانواتو، شدد المحاور على ضرورة تعلم البلدان من تجارب بعضها البعض. وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالتعامل مع تكاليف اعتماد المعايير، نصح المحاور البلدان بالحصول على مساعدة المنظمات غير الحكومية العاملة في هذا الميدان، وبالتعاون مع المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال تحديد المعايير. وأكد في الختام أهمية استقرار السياسات للنجاح في عملية تحقيق القيمة المضافة.

16- وسلطت المحاور الثانية، وهي أستاذة مساعدة في معهد الدراسات العليا بجنيف، الضوء على التحديات والفرص ذات الصلة بشهادات اعتماد المنتجات العضوية الممنوحة لصغار المزارعين، وذلك استناداً إلى البحوث التي أجريت في الهند. فقد شهدت مبيعات المنتجات الزراعية العضوية نمواً كبيراً، إذ تضاعفت ثلاث مرات تقريباً في الفترة 2001-2017. وشددت المحاور على التباين الكامن في طريقة تنظيم الطلب العالمي والإنتاج العالمي، وتناولت في هذا الصدد الفرص المتاحة لصغار المزارعين في البلدان النامية لدخول أسواق المنتجات العضوية العالمية. وإضافة إلى ذلك، أبرزت المحاور أن المعايير تضع إطاراً مشتركاً لتعريف الزراعة العضوية، وتيسر التجارة وتعززها عبر الأقاليم، وتتيح مصادر دخل جديدة أو إضافية، وتساعد على حماية المستهلك. بيد أن الحواجز التي تحول دون دخول المزارعين الصغار أو ذوي الموارد المحدودة إلى أسواق بلدان الشمال والجنوب على الصعيد العالمي هي إحدى الصعوبات الرئيسية التي تواجه العمل بمعايير المنتجات العضوية، إلى جانب الاحتياجات الإضافية من الموارد والعمالة، وما ينطوي عليه ذلك من احتمال تفاقم عدم المساواة، وحقائق أن المعايير تعطي الأولوية للمدخلات التقنية على حساب العمليات الزراعية الإيكولوجية.

17- وقدم المحاور الثالث، وهو مستشار في جماعة دول الأنديز، تفاصيل عن تجربته في العمل مع المنتجين لتكثيف منتجاتهم مع متطلبات سوق الاتحاد الأوروبي. ولهذا الغرض، نُظمت في البلدان الأربعة الأعضاء في جماعة دول الأنديز حلقات عمل لتمكين المشاركين من تعميق معرفتهم وفهمهم لمعايير الاستدامة الطوعية، حُصصت للمنتجين والمصدرين في قطاع الأغذية الزراعية. وفيما يتعلق بالكيفية التي يمكن بها لمعايير الاستدامة الطوعية أن تدعم البلدان في الاستفادة من السوق الخضراء، أشار المحاور إلى أن بإمكان هذه المعايير أن تفتح أسواق جديدة، وتدعم التجارة والنمو الاقتصادي، وتعالج في الوقت نفسه مسألة حماية البيئة والتنمية الاجتماعية الشاملة. وشدد على أن معايير الاستدامة الطوعية لا تضمن النجاح لكنها وسيلة أساسية لتحقيقه، وأبرز وجود فرصة كبيرة للتجارة بين جماعة دول الأنديز والاتحاد الأوروبي، وذلك بالنظر إلى الطلب الكبير على المنتجات العضوية في البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهو طلب يتجاوز عادة العرض. ومع ذلك، يواجه المنتجون في جماعة دول الأنديز في كثير من الأحيان صعوبات تتعلق بمعايير الاستدامة الطوعية لأنهم لا يستوفون معايير موثوقة، والامتثال لها باهظ التكاليف، مع احتمال استبعاد صغار المنتجين، ووجود عدد مفرط من القواعد غير الموحدة. وشدد المحاور على أن عدم وجود شهادات معترف بها في البلدان الأعضاء في جماعة دول الأنديز، والتوزيع غير العادل لاستحداث القيمة في سلسلة القيمة هما من العقبات الرئيسية التي تعترض نمو الصادرات من جماعة دول الأنديز إلى الاتحاد الأوروبي. وأكد على ضرورة العمل بمعايير الاستدامة الطوعية للإسهام بشكل أفضل في النمو الديناميكي لصادرات البلدان النامية، وضرورة الدعم السياسي من الحكومات من أجل مواجهة التحديات. ومن بين السياسات التي يمكن اعتمادها، شدد المحاور على ضرورة الرفع من مستوى الحوار بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة، وتحسين شفافية معايير الاستدامة الطوعية، وتعزيز روابط دولية أوثق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتنظيم برامج تدريبية للمنتجين، وتنفيذ سبل للمساعدة على تحمل تكاليف اعتماد معايير الاستدامة الطوعية، وتعزيز توزيع أكثر إنصافاً على طول سلاسل القيمة، وتكليف مؤسسات بعينها بمسؤوليات محددة بغية معالجة هذه المعايير.

18- وقدم المحاور الرابع، وهو مدير منتجات في إنترتيك أغري العالمية (Intertek Agri World)، سويسرا، ثلاثة أمثلة على الجهود المبذولة لتحسين الجودة والمعايير. فأبرز دور المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان، وهي مؤسسة أنشئت في عام 1994 لزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في هذا البلد. وشدد على أهمية شهادات الاعتماد بتسليط الضوء على الزيادة الكبيرة في الصادرات في عام 2013، بعد أن وضعت المؤسسة برنامجاً مخصصاً يتضمن التدريب على تقديم شهادات الجودة لوحدة التعبئة وتحسين عملياتها. وفي سري لانكا، لم تكن العلامة التجارية لشاي سيلان محمية أصلاً، فأنتجت بلدان مختلفة الشاي بالعلامة التجارية نفسها. وأبرز المحاور كذلك أهمية الاعتماد بإظهار طريقة حل هذه المشكلة وهي التصديق على العلامة التجارية المخصصة وتسجيلها، وشدد على الجهود المستمرة التي تبذلها هيئة الشاي في سري لانكا، إذ أصبح شاي سيلان علامة تجارية مسجلة في أكثر من 94 بلداً. ولاحظ المحاور في الختام أن بيرو كانت واحدة من أكبر البلدان المصدرة لدقيق وزيت السمك؛ ومع ذلك، لم يصدر هذا البلد - حتى عام 1994 - غير بضعة أنواع أخرى من الأغذية البحرية. واستثمرت إنترتيك بكثافة في هذا القطاع وتضطلع حالياً بنسبة 95 في المائة من التحليل الإجمالي اللازم لتصدير منتجات المحار، وقدمت، في جملة أمور، شهادات اعتماد إلى عملائها تتعلق بتحليل المخاطر، ونقاط المراقبة الأساسية، والكائنات المحورة جينياً. وشدد المحاور على أن تحسن أداء المختبرات سمح بنمو الصادرات بشكل بارز.

19- وعرض رئيس قسم السياسات التجارية العالمية والإقليمية التابع لشعبة التجارة والسلع الأساسية بالأونكتاد النتائج التي تم التوصل إليها مؤخراً عن طريق مجموعة أدوات استقصائية حللت

أوضاع البلدان في مجال شهادات اعتماد معايير الاستدامة الطوعية، وأبرز أن أكثر من 70 في المائة من المنتجين الذين حصلوا على هذه الشهادات بالفعل أو أعربوا عن اهتمامهم بالحصول عليها كانوا يرمون إلى تحديد أسعار أعلى لمنتجاتهم، لكن صغار المنتجين ظلوا يقبلون الأسعار بسبب اختلافات القوة السوقية في سلاسل القيمة. ومن أجل الحصول على فوائد أكبر من معايير الاستدامة الطوعية، ينبغي دراسة هذه الحالات المتعلقة بسلاسل القيمة.

20- وطلب أحد المندوبين أن يواصل الأونكتاد عقد اجتماعات الخبراء بشأن المسائل التي تناوَلها هذا الاجتماع.

### الملاحظات الختامية

21- ذكر الرئيس أن اجتماع الخبراء يرمي إلى تناول إجراءات ملموسة تتعلق بتعزيز القيمة المضافة، والنهوض بالقدرة الإنتاجية المحلية لأن في ذلك طريقة تمكن البلدان المعتمدة على السلع الأساسية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة من زيادة استدامة مكاسبها من مشاركتها في التجارة العالمية. والتمكين الاقتصادي المحلي أمرٌ أساسي بالنظر إلى أن العالم يتسم بأوجه ضعف متنوعة، حيث يفرضي الفقر إلى الضعف وازدياد المخاطر من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فليس للتجارة أن تخفف من ضعف البلد في مواجهة الصدمات الخارجية ما لم تُضمن قيمة مضافة أكبر، وتُحسن القدرة الإنتاجية للجهات الفاعلة المحلية. ولمواجهة هذه التحديات، ناقش اجتماع الخبراء حالات محددة من التنوع الأفقي والرأسي والنوعي ساعدت الجهات الفاعلة المحلية على زيادة القيمة المضافة وقدرتها الإنتاجية.

22- وفي الجلسة الثانية، ناقش المشاركون تأثير الدخول إلى السوق وشروطه على فرص البلدان في تعزيز القيمة المضافة وقدرتها الإنتاجية المحلية. فالتدابير غير الجمركية ومعايير الاستدامة الطوعية أكثر أهمية في تحديد التكاليف التجارية بما يقرب من ثلاث مرات مقارنة بالتعريفات الجمركية، وتؤثر لهذا السبب تأثيراً مباشراً على قدرة البلدان على زيادة القيمة المضافة. وتؤثر المتطلبات التقنية مثل متطلبات الصحة والسلامة بشكل غير متناسب على القدرة التنافسية للبلدان النامية ومن يعمل على نطاق صغير ومتوسط من المنتجين والشركات. وشفافية التدابير غير الجمركية، أي تحسين إمكانية الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بالتدابير التنظيمية للشركاء التجاريين، تقلص بشكل كبير التكاليف التجارية، وتسهم في تحسين القدرات الإنتاجية بتوضيح أنواع أساليب الإنتاج والمهارات اللازمة للوفاء بمعايير الصحة والسلامة، ضمن أمور أخرى. وفي هذا السياق، أعرب المندوبون والخبراء عن تقديرهم للأونكتاد لدوره الرائد في تحسين شفافية التجارة. وبشكل التعاون التنظيمي بين الشركاء التجاريين أحد الإجراءات الملموسة الأخرى. ويمكن لهذا التعاون على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف أن يقلص التكاليف المرتبطة بالتدابير غير الجمركية بنسبة تتراوح بين 30 و40 في المائة دون تقويض الأهداف غير التجارية لهذه التدابير.

23- وفي الجلسة الثالثة، لاحظ المشاركون أن مستوى طلب المستهلكين العالمي على المنتجات المستدامة أو الخضراء أو التي تراعى في إنتاجها المعايير الأخلاقية يتيح فرصة حقيقية ولملموسة للتنوع الأفقي أو النوعي. وتتسم معايير الاستدامة الطوعية بالأهمية في استحداث القيمة وتحسين القدرة الإنتاجية لصغار المنتجين. وإضافة إلى ذلك، فإن مفهوم معايير الاستدامة الطوعية يتطور بشكل سريع وينطوي على إمكانية تعزيز الاقتصاد الذي يتضمن الأركان الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الثلاثة للاستدامة. وعلاوة على ذلك، تُعد معايير الاستدامة الطوعية أحد المحددات الرئيسية لإمكانية تسويق المنتجات في التجارة الدولية. ومع ذلك، يبدو أن سجل تنفيذ هذه المعايير يعطي الأولوية للمنتجين

الذين لهم بالفعل قدرة إنتاجية أكبر مقارنة بالمنتجين الأصغر والأضعف. ولا تستطيع الجهات الفاعلة الأصغر حجماً تحمل تكاليف معايير الاستدامة الطوعية أو شهادات اعتماد المنتجات العضوية، ولا مواجهة تعقيدها. وفي إطار سلسلة القيمة، تنزع مكاسب معايير الاستدامة الطوعية إلى التركيز لدى الجهات الفاعلة في المراحل النهائية مثل أصحاب العلامات التجارية وتجار التجزئة، في حين يتحمل صغار المنتجين المحليين حصة غير متناسبة من التكاليف المرتبطة بالإنتاج المستدام أو العضوي. وفي هذا السياق، اتفق المشاركون على ضرورة مواصلة الأونكتاد تقديم بحوثه ومساعدته التقنية، والعمل كمحفل للنقاشات الحكومية الدولية.

24- وشكر الرئيس جميع المشاركين على إسهاماتهم الفنية وأفكارهم المبتكرة، وارتأى أن من شأن المداولات والنتائج أن تكون مدخلات موضوعية للأعمال التحضيرية للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. واختتم الرئيس الاجتماع بالإعراب عن امتنانه للسيد بوناباس أونغوغلو، الرئيس الراحل لفرع التحليل التجاري التابع لشعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية بالأونكتاد، الذي كان حماسه الثابت لجعل التجارة تسهم في التمكين الاقتصادي لسكان البلدان النامية هو ما جمع المشاركين في اجتماع الخبراء هذا.

## ثانياً- المسائل التنظيمية

### ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

25- في الجلسة العامة الافتتاحية، انتخب اجتماع الخبراء السيد مايك بي تي تشيغيجي (زمبابوي) رئيساً، والسيدة باتسوري زولتويا (منغوليا) نائبة للرئيس - مقرر.

### باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

26- في الجلسة العامة الافتتاحية أيضاً، أقر اجتماع الخبراء جدول أعماله المؤقت (TD/B/C.I/EM.10/1/Rev.1) على النحو التالي:

- 1- انتخاب أعضاء المكتب؛
- 2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل؛
- 3- تعزيز القيمة المضافة وتحسين القدرة الإنتاجية المحلية عن طريق التمكين الاقتصادي المحلي؛
- 4- اعتماد تقرير الاجتماع.

### جيم- اعتماد تقرير الاجتماع

(البند 4 من جدول الأعمال)

27- في الجلسة العامة الختامية، أذن اجتماع الخبراء للمقرر، تحت إشراف الرئيس، بإعداد الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع.

## الحضور\*

- 1- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:
- |                                 |             |
|---------------------------------|-------------|
| إسبانيا                         | دولة فلسطين |
| إيران (جمهورية - الإسلامية)     | زمبابوي     |
| بنغلاديش                        | السودان     |
| بنما                            | كولومبيا    |
| بوروندي                         | الكونغو     |
| الجمهورية العربية السورية       | مصر         |
| جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية | المغرب      |
- 2- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية مُمثَّلة في الدورة:  
اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية
- 3- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية مُمثَّلة في الدورة:  
منظمة التجارة العالمية
- 4- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية مُمثَّلة في الدورة:  
الفئة العامة  
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي  
منظمة القرية السويسرية

\* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللإطلاع على قائمة المشاركين، انظر

.TD/B/C.I/EM.10/INF.1